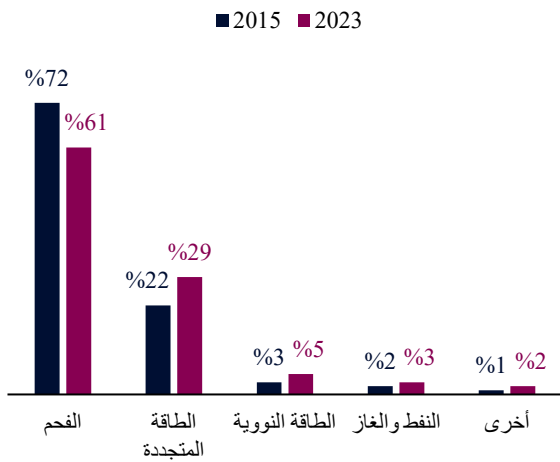


الاقتصاد الصيني سيواصل نموه رغم التغيرات المفاجئة في أسواق الطاقة العالمية

يتم تلبية حوالي 90% من استهلاك الصين من الفحم محلياً، مما يمنح صانعي السياسات سيطرة كبيرة على توافر الطاقة وشروط التسعير. علاوة على ذلك، فإن تركيبة وهيكلة واردات الصين من الغاز تحميها من تقلبات الأسعار على المدى القصير. ويصل ما يقرب من نصف واردات الصين من الغاز الطبيعي عبر خطوط الأنابيب من الدول المجاورة، ولا سيما تركمانستان وروسيا، بموجب تعاقدات طويلة الأجل تمتد لعقود. ومن الجدير بالذكر أن بعض استهلاك الصين من النفط مدمج أيضاً في الصناعات التحويلية الموجهة للتصدير. وهذا يعني أنه يمكن في نهاية المطاف تمرير جزء من الزيادة في تكاليف الطاقة إلى المستهلكين الأجانب عبر أسعار التصدير، مما يخفف العبء على الشركات والأسر المحلية. ونتيجة لذلك، عادة ما يكون لتقلبات أسواق النفط والغاز العالمية تأثيراً محدوداً على تكاليف الطاقة الصناعية في الصين مقارنة بالاقتصادات التي تعتمد بشكل كبير على المواد الهيدروكربونية المستوردة.

مصادر توليد الطاقة الرئيسية في الصين

(% من الإجمالي في عامي 2015 و 2023)



المصادر: وكالة الطاقة الدولية، وقسم الاقتصاد في QNB

ثانياً، يُسهم هيكل النقل والاستهلاك المنزلي في الحد من تأثير الصين بصدمات أسعار النفط. فنسبة امتلاك الأفراد للسيارات في الصين لا تزال أقل بكثير من مثيلاتها في الاقتصادات المتقدمة. بالإضافة إلى ذلك، استثمرت الصين بكثافة في البنية التحتية البديلة للنقل، بما في ذلك شبكات السكك الحديدية فائقة السرعة وأنظمة النقل العام الحضرية واسعة النطاق. وتقلل هذه الاستثمارات من أهمية استخدام السيارات الخاصة في نقل الركاب والبضائع على حد سواء. في الوقت نفسه، وسّعت الصين نطاق استخدام السيارات الكهربائية بسرعة، مما يقلل بشكل مطرد من اعتماد الاقتصاد على البنزين والديزل. وتساهم هذه العوامل الهيكلية مجتمعة في الحد من

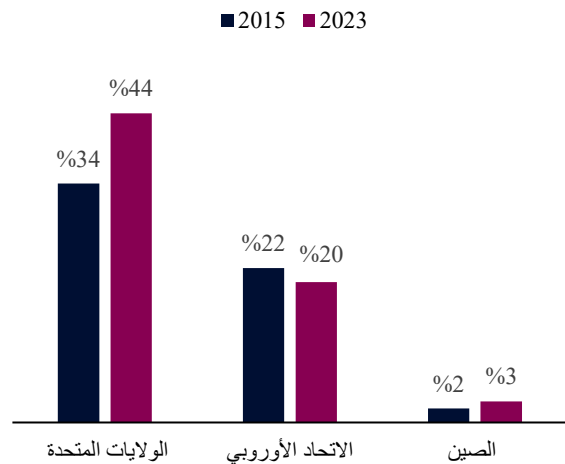
في بداية العام، كانت نظرتنا إلى آفاق الاقتصاد الصيني إيجابية. فعلى الرغم من التوقعات بتباطؤ النمو بشكل طفيف، كان من المتوقع أن تساهم قوة الصادرات، ومتانة الطلب المحلي، والتحسينات المستمرة في الإنتاجية، في الحفاظ على النمو الاقتصادي قريباً من نسبة 5% المستهدفة من قبل الحكومة لعام 2026.

إلا أن التوترات الجيوسياسية الأخيرة التي تؤثر على توافر الطاقة وأسعارها عالمياً قد شكلت تحدياً لهذه النظرة الإيجابية نسبياً. ونظراً لأن الصين هي أكبر مستورد للنفط الخام في العالم، فقد أعرب المستثمرون والمحللون عن مخاوفهم من أن الارتفاع المستمر في أسعار الطاقة العالمية قد يؤثر سلباً على نشاط الاقتصاد الصيني.

في رأينا، هذه المخاوف مبالغ فيها. فبينما ستؤدي أسعار الطاقة المرتفعة حتماً إلى زيادة فاتورة واردات الصين، إلا أن الاقتصاد الصيني يتمتع بوضع هيكلي أفضل من معظم الاقتصادات الكبرى الأخرى لاستيعاب مثل هذه الصدمات. وهناك ثلاثة عوامل رئيسية تُفسر هذه المرونة النسبية.

حصة النفط والغاز في توليد الطاقة حسب الدولة

(% من الإجمالي في عامي 2015 و 2023)



المصادر: وكالة الطاقة الدولية، وإدارة معلومات الطاقة الأمريكية، وبوروستات، وقسم الاقتصاد في QNB

أولاً، يتميز قطاع التصنيع في الصين باستقرار أكبر واعتماد أقل على المحروقات (النفط والغاز الطبيعي) مقارنة بمعظم الاقتصادات المتقدمة. يعتمد توليد الكهرباء في الصين بشكل كبير على الفحم، ويتزايد اعتماده على مصادر الطاقة المتجددة بدلاً من المحروقات المستوردة. ورغم الجهود التي تبذلها الصين لتقليل مساهمة الفحم في مزيج الطاقة، إلا أنه لا يزال المصدر الرئيسي لتوليد الطاقة في البلاد، ويشكل ركيزة أساسية لأمن الطاقة المحلي.

أسواق الطاقة. ورغم أن ارتفاع أسعار الطاقة سيزيد من تكاليف الاستيراد وقد يساهم في ارتفاع التضخم، إلا أن تأثيره الكلي على نمو الاقتصاد الصيني سيظل محدوداً مقارنة بالاقتصادات الكبرى الأخرى.

بشكل عام، لا تزال آفاق النمو في الصين متماسكة إلى حد كبير، على الرغم من تزايد حالة عدم اليقين في البيئة الاقتصادية العالمية نتيجة للصدمات الجيوسياسية. ويُعد تنوع مزيج الطاقة، وانخفاض اعتماد قطاع النقل على النفط، والاحتياطات الاستراتيجية الكبيرة، من العوامل الهامة لتخفيف تأثير تقلبات أسعار الطاقة العالمية. وتشير هذه المزايا الهيكلية إلى أن الصين في وضع أفضل من العديد من نظيراتها لمواجهة التغيرات الحالية المفاجئة في أسواق الطاقة، مع الحفاظ على معدلات نمو قريبة من الأهداف المحددة في السياسات الاقتصادية.

تأثير ارتفاع أسعار النفط على الأسر والاقتصاد ككل، مما يحمي الدخل المتاح للإنفاق.

ثالثاً، راکمت الصين احتياطات كبيرة من النفط الخام والتي توفر حماية إضافية ضد تقلبات الأسعار العالمية. ورغم أن الحكومة لا تفصح عن الأرقام الرسمية، تشير معظم التقديرات إلى أن الاحتياطات الاستراتيجية والتجارية تقدر بنحو 1.3 مليار برميل، أي ما يعادل تغطية الواردات لمدة أربعة أشهر تقريباً. وقد تم إنشاء معظم هذه المخزونات في وقت كانت فيه أسعار النفط العالمية أقل بكثير، ويمكن استخدامها خلال فترات اضطراب السوق. وأبدت السلطات الصينية في السابق استعدادها لتخصيص أجزاء من هذه الاحتياطات للحد من تأثير ارتفاع الأسعار العالمية على المستهلكين والشركات المحلية.

تشير هذه السمات الهيكلية مجتمعة إلى أن الاقتصاد الصيني من المرجح أن يتسم بمرونة نسبية حتى في ظل استمرار اضطراب

فريق QNB الاقتصادي

لؤي بينتو

نائب رئيس مساعد – قسم الاقتصاد

+974-4453-4642

*المؤلف المراسل

بيرنابي لوبيز مارتين

نائب رئيس مساعد – قسم الاقتصاد

+974-4453-4643

عائشة خالد آل ثاني

مسؤول أول – قسم الاقتصاد

+974-4453-4647

إخلاء مسؤولية: تم إعداد المعلومات الواردة في هذه المطبوعة ("المعلومات") من قبل بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق) ("QNB") ويشمل هذا المصطلح فروع وشركائه التابعة. يُعتقد بأن هذه المعلومات قد تم الحصول عليها من مصادر موثوقة، ومع ذلك فإن QNB لا يقدم أي ضمان أو إقرار أو تعهد من أي نوع، سواء كان صريحاً أو ضمنياً، فيما يتعلق بدقة المعلومات أو اكتمالها أو موثوقيتها كما لا يتحمل المسؤولية بأي شكل من الأشكال (بما في ذلك ما يتعلق بالتقصير) عن أي أخطاء أو نقصان في المعلومات. يُخلى QNB بشكل صريح عن مسؤوليته عن كافة الضمانات أو قابلية التسويق فيما يتعلق بالمعلومات أو ملائمتها لغرض معين. يتم توفير بعض الروابط لمواقع إلكترونية خاصة بأطراف ثالثة فقط لراحة القارئ، ولا يؤيد QNB محتوى هذه المواقع، ولا يُعتبر مسؤولاً عنه، ولا يقدم للقارئ أي اعتماد فيما يتعلق بدقة هذه المواقع أو ضوابط الحماية الخاصة بها. ولا يتصرف QNB بصفته مستشاراً مالياً أو خبيراً استشارياً أو وكلاً فيما يتعلق بالمعلومات ولا يقدم استشارات استثمارية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية. إن المعلومات المقدمة ذات طبيعة عامة، وهي لا تُعتبر نصيحة أو عرضاً أو ترويجاً أو طلباً أو توصية فيما يتعلق بأي معلومات أو منتجات مقدمة في هذه المطبوعة. يتم تقديم هذه المطبوعة فقط على أساس أن المتلقي سيقوم بإجراء تقييم مستقل للمعلومات على مسؤوليته وحده. ولا يجوز الاعتماد عليها لاتخاذ أي قرار استثماري. يوصي QNB المتلقي بالحصول على استشارات استثمارية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية من مستشارين محترفين مستقلين قبل اتخاذ أي قرار استثماري. الآراء الواردة في هذه المطبوعة هي آراء المؤلف كما في تاريخ النشر. وهي لا تعكس بالضرورة آراء QNB الذي يحتفظ بحق تعديل أي معلومات في أي وقت ودون إشعار. لا يتحمل QNB أو مديروه أو موظفوه أو ممثلوه أو وكلائه أي مسؤولية عن أي خسارة أو إصابة أو أضرار أو نفقات قد تنجم عن أو ترتبط بأي شكل من الأشكال باعتماد أي شخص على المعلومات. يتم توزيع هذه المطبوعة مجاناً ولا يجوز توزيعها أو تعديلها أو نشرها أو إعادة نشرها أو إعادة استخدامها أو بيعها أو نقلها أو إعادة إنتاجها كلياً أو جزئياً دون إذن من QNB. وعلى حد علم QNB، فإنه لم تتم مراجعة المعلومات من قبل مصرف قطر المركزي أو هيئة قطر للأسواق المالية أو أي جهة حكومية أو شبه حكومية أو تنظيمية أو استشارية سواء داخل قطر أو خارجها، كما لم يقدم QNB بطلب أو تلقي أي موافقة فيما يتعلق بالمعلومات.